

المادة ٩-

تسري أحكام المرسوم التشريعي رقم /٥٥/ لعام ٢٠١١ في معرض استقصاء الجرائم الواردة في هذا المرسوم التشريعي.

المادة ١٠-

أ- يلغى المرسوم التشريعي رقم /٥٤/ لعام ٢٠١٣ والمرسوم التشريعي رقم /٣/ لعام ٢٠٢٠.
ب- يستفيد المدعى عليه والمحكوم عليه من أحكام التسوية المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي عن الجرائم المقترفة في ظل نفاذ المرسوم التشريعي رقم /٥٤/ لعام ٢٠١٣ وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم /٣/ لعام ٢٠٢٠.

المادة ١١-

يفسر هذا المرسوم التشريعي في الجريدة الرسمية.

دمشق في ٨ / ٧ / ١٤٤٥ هجري الموافق لـ ١٠ / ١ / ٢٠٢٤ ميلادي

رئيس الجمهورية
بشار الأسد



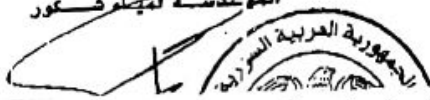
١٢/١٨

السيد محمد السيد
محافظة حمص
المهندس ندير حبيب مخلوف



السيد محافظ :

وزارة الإدارة المحلية والبيئة
المهندسة لميلى مسعود



السادة رؤساء مجالس الوحدات الإدارية
للاطلاع والتفقد

محافظ حمص
المهندس ندير حبيب مخلوف

محافظ حمص

المهندس أمين عام محافظة حمص
المهندس ساهي ماجد العلي

الجمهورية العربية السورية

وزارة الإدارة المحلية والبيئة

الرقم : ١٨٢ / ي / ٥١ / ٢٠٢٤

التاريخ : ١ / ١ / ٢٠٢٤

المرجو الاطلاع وإجراء المقتضى وفق مضمونه

صورة الى :

- مكتب السيد معاون الوزير

- م . الدمام التنفيذي

الرقم : ١٠ / و / ١٠٠

تاريخ : ١ / ١ / ٢٠٢٤

صورة الى :

- السادة وريثة الإدارة المحلية والبيئة : يرجى الاطلاع .

- مديرية الفعانة والمعلوماتية : لنشره على الموقع الالكتروني للأمانة العامة للمحافظة .

- مديرية الشؤون القانونية : لاجراء مايلزم .

- المصنف .

١٠٢٣
إدارة المقاصف
١/٢١

وزارة الإدارة المحلية والبيئة
المهندسة لمياء شكور



الجمهورية العربية السورية

رئيس
10

المرسوم التشريعي رقم ١٠ /

رئيس الجمهورية
بناءً على أحكام الدستور.

وزارة الإدارة المحلية والبيئة
التفويض العام
الرقم /
التاريخ ١٠/٢١/٢٠٢٣

يرسم ما يلي:

- المادة ١-
- ١- مع مراعاة القوانين الخاصة وأنظمة القطع النافذة، يمنع التعامل بغير الليرة السورية كوسيلة للمدفوعات أو لأي نوع من أنواع التداول التجاري أو التسديدات النقدية سواء أكان ذلك بالقطع الأجنبي، أم بالمعادن الثمينة، كما لا يجوز بغير موافقة مجلس الوزراء عرض السلع والمنتجات والخدمات وغيرها من التعاملات التجارية بغير الليرة السورية.
 - ب- كل من يخالف أحكام الفقرة (أ) من هذه المادة:
 ١. يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات إذا لم يبلغ مجموع التعامل أو العرض عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى أو المعادن الثمينة.
 ٢. تكون العقوبة السجن المؤقت إذا بلغ التعامل أو العرض عشرة آلاف دولار أمريكي ولم يتجاوز خمسين ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى أو المعادن الثمينة.
 ٣. تكون العقوبة السجن المؤقت سبع سنوات على الأقل إذا تجاوز التعامل أو العرض خمسين ألف دولار أمريكي أو ما يعادلها من العملات الأجنبية الأخرى أو المعادن الثمينة.
 ٤. يحكم في جميع الحالات المنصوص عليها في البنود ١-٢-٣ / من هذه الفقرة بغرامة تعادل ضعف قيمة المدفوعات أو المبالغ المتعامل بها أو المسددة محل الجرد أو السلع والمنتجات والخدمات المعروضة.
 - ج- يعد مصرف سورية المركزي مدعياً شخصياً في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، ويترك تقدير التعويض المدني للمحكمة.